الفصل الأوّل: مقدّمات في العلاقات الدولية

- المقدمة الأولى: مكوّنات العلاقات الدولية
- المقدمة الثانية: تعريف العلاقات الدولية
- المقدمة الثالثة: نشأة علم العلاقات الدولية وإشكالية المصطلح
- المقدمة الرابعة: تاريخ العلاقات الدولية
- المقدمة الخامسة: القواعد الحاكمة للعلاقات الدولية



المقدّمة الأولى: مكوّنات العلاقات الدولية

دعنا نمثّل علم العلاقات الدولية بملعب كرة القدم. فلو افترضنا أن العالم عبارة عن ملعب كرة قدم، فلا بد أن يكون لدينا:

- لاعبون
- مدرب
- حكَم
- جمهور
- محللون رياضيون يقدّمون تحليلات لأداء اللاعبين
- آراء يقدّمها مدرّبون أو محللون لتحسين أداء اللاعبين.

فمَن اللاعبون في هذا الملعب؟

لم يكن في السابق سوى لاعبٍ واحد، وهو **الدولة** بصرف النظر عن شكلها السياسي، سواء كانت مملكة أو إمبراطورية أو غير ذلك. فالدول فقط هي من كان يصول ويجول في ساحة المجتمع الدولي، ولم تكن ثمة كيانات أخرى تؤثر في صناعة القرار الدولي.

أما في العصر الحديث فقد تغيّر الأمر. فلم يعد الملعب حكرًا على الدولة، وإنما أتيح الأمر لكل لاعب يملك تأثيراً على مستوى المجتمع الدولي حتى أصبح لدينا العديد من اللاعبين الدوليين، الأساسيون منهم ثلاثة: الدول، والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات(١).

(١) ثمة لاعبون آخرون في العلاقات الدولية، مثل: حركات التحرّر، والشركات الأمنية، وجماعات الضغط، وغير ذلك. ولم ندرجهم في هذا الكتاب طمعًا في الاختصار وتركيز الطالب على الفاعلين الدوليين الأساسيين.

ومن المدرّب؟

أما المدرّب فهو الأمم المتحدة التي تُعطي تعليماتها للاعبين الدوليين. فكما أنَّ المدرّب في كرة القدم يعطي تعليماته للاعبين في أرض الملعب، كذلك الأمم المتحدة تعطي تعليماتها للاعبين الدوليين في المجتمع الدولي.

وكما أنَّ اللاعبين قد لا يلتزمون بتعليمات المدرّب وتوجيهاته في أرض الملعب، كذلك اللاعبون الدوليون قد لا يلتزمون بتعليمات الأمم المتحدة في الملعب الدولي.

ومن الحَكَم؟

أمَّا الحَكَم فهو القانون الدولي الذي ينظّم اللعبة. فكما أنَّ لكرة القدم قانوناً ينظّم سلوك اللاعبين داخل الملعب ومن يخالفه يُعاقب، كذلك يوجد قانون دولي ينظّم سلوك اللاعبين الدوليين، فينظّم العلاقات بين الفاعلين الدوليين، ومَن يُخالفه يُعرّض نفسَه للعقوبة.

ومَن المحلِّلون؟

كما أنَّ هناك محللين رياضيين يحللون أداء اللاعبين، كذلك هناك تحليلات دولية تسعى لتحليل سلوك الدول والتنبؤ بمستقبل العالم. ومن تلك التحليلات: نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما، وصدام الحضارات لصموئيل هنتغتون.

ومَن المنظّرون؟

ثمة دائماً من يقدّم آراءً لتحسين مستوى اللاعبين. وهذا ما نسمّيه **النظريات الدوليَّة**، التي ترمي إلى تحسين العلاقات الدولية وتطويرها، مثل نظريتي الحكومة العالمية، والسلام الديمقراطي.

ومَن الجمهور؟

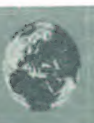
الجمهور يتجسّد في الرأي العام،[١] أي شعوب العالم. فكما أن جمهور كرة القدم لا يملك سوى التشجيع أو انتقاد اللاعبين، كذلك الشعوب لا تملك إلا أن تؤيد اللاعبين الدوليين أو تنتقدهم، لكنها لا تملك أن تدخل إلى الملعب الدولي وتغيّر من الأمر شيئاً.

(١) لم نتحدث في هذا الكتاب عن الرأي العام، وإنما أرجأناه إلى الطبعات القادمة من هذا الكتاب.

إذن مما مضى ندرك أننا ندرس المكوّنات التالية في العلاقات الدولية:

- اللاعبون الدوليون الثلاثة (الدول، والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات)
- الأمم المتحدة
- القانون الدولي
- الرأي العام
- نظريات العلاقات الدولية
- التحليلات الدولية

كما نتحدث في علم العلاقات الدولية عن «**مدارس العلاقات الدولية**»، وهي تجمع بين التنظير والتحليل. وندرس كذلك القضايا الدولية التي يُثيرها المجتمع الدولي، وهي ليست قضايا ثابتة بنحوٍ دائم، وإنّما تختلف باختلاف الأزمنة. ففي فترة من الفترات تعلو قضية سباق التسلح، وأحياناً الإرهاب الدولي، وأحياناً قضايا بيئية، وهلم جرا.



المقدمة الثانية: تعريف علم العلاقات الدولية

ثمة تعريفات كثيرة لعلم العلاقات الدولية. ومناقشة تلك التعريفات وبيان الإشكالات المنطقية الواردة عليها سيطيل البحث. ولذلك من الأفضل أن نبدأ بالتعريف الذي نعتقد صحته لكونه جامعًا مانعًا.

يمكن أن نعرّف علم العلاقات الدولية بأنه **العلم الذي يدرس مكوّنات المجتمع الدولي ذات التأثير السياسي**. وسوف نناقش هذا التعريف نقاشًا منطقيًا.

يشتمل هذا التعريف على ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: كلمة «مكوّنات».

كلمة «مكوّنات» مفردها «مكوّن»، والمقصود بكلمة «مكوّن» شيئان:

الأول: الأشياء الاعتبارية، مثل العلاقات البينية بين الدول أو العلاقات بين الدول والمنظمّات الدولية أو الشركات الكبرى ونحو ذلك. وكذلك «تاريخ العلاقات الدولية» فهذه أشياء اعتبارية ليست محسوسة أو موجودة بوجهٍ ما.

الثاني: الأشياء الحقيقية، أي التي لها وجود خارجي، مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

الجزء الثاني: عبارة «مكوّنات المجتمع الدولي».

وهذا العنصر **يُدخِل** كل مكوّن له ارتباط بالساحة الدولية، وليس مقتصراً على دولةٍ بعينها، مثل كيان الدولة. فالدولة تعملُ في الساحة الدولية وليست مقتصرة على الشأن الداخلي، فلها علاقاتها بالفاعلين الدوليين، مثل الدول الأخرى والمنظمات الدولية وغيرها.

كما أنَّ هذا العنصر **يُخرج** كل مكوّن يعملُ في الساحة الداخلية فقط ولا علاقة له بالساحة الدولية، مثل مؤسسات الدولة والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني الداخلية.

الجزء الثالث: عبارة «ذات التأثير السياسي».

عبارة «مكوّنات المجتمع الدولي» عبارة عامة، فهي تشمل المكوّنات الاقتصادية والسياسية والرياضية والصحية والبيئية وهلم جرا.

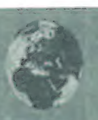
هل جميع هذه المكوّنات مقصود في العلاقات الدولية؟ الجواب لا. وإنما المقصود كل مكوّن في المجتمع الدولي يكون **له تأثير سياسي** سواء كان مكونًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو غير ذلك. فكأس العالم لكرة القدم مثلاً حدثٌ على صعيد المجتمع الدولي وليس في دولةٍ بعينها، لكنه حدثٌ ليس له تأثير سياسي، ولذلك لا يُعدُّ من مباحث علم العلاقات الدولية.

وهنا قد تسأل: لماذا قلنا في التعريف مكوّنات «ذات تأثير سياسي» ولم نقل «مكوّنات سياسية»؟

لأن عبارة «مكوّنات سياسية» تستبعد المنظمات الدولية غير السياسية، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، كما تستبعد الشركات متعددة الجنسيات؛ لأنَّ هذه الكيانات كيانات اقتصادية وليست كياناتٍ سياسية.

لكن حين نقول كيانات «ذات تأثير سياسي» فهذا يسمح لنا أن نتحدث عن كيانات غير سياسية لكن لها تأثير سياسي، مثل الشركات متعددة الجنسيات. فهذه الشركات هي كيان اقتصادي، لكن لها تأثير سياسي. وكذلك المنظمات الدولية وقضايا النفط والأيدلوجيات وغيرها.

يتبيّن لنا مما مضى أنَّ تعريف علم العلاقات الدولية بأنه **العلم الذي يدرس مكوّنات المجتمع الدولي ذات التأثير السياسي** تعريفٌ جامع مانع، أي أنه يجمع جميع مصاديق المعرَّف، ويمنع دخول المصاديق التي لا تنتمي له.



المقدمة الثالثة: نشأة علم العلاقات الدولية وإشكالية المصطلح

لم تكن العلاقات الدولية علماً مستقلاً، وإنما «كانت تُدرَّس تحت مظلة التاريخ الدبلوماسي في معظم المؤسسات الأكاديمية، لا سيما في أوروبا والولايات المتحدة إلى مطلع القرن العشرين»(١). كما كانت تُدرّس في كثير من الجامعات باعتبارها جزءًا من العلوم السياسية(٢). وسبب ارتباط علم العلاقات الدولية بهذين العلمين «التاريخ الدبلوماسي والعلوم السياسية» واضحٌ لا يحتاج إلى تفسير.

إذن كان علم العلاقات الدولية تابعًا وليس مستقلاً. متى بدأ استقلاله؟ يُرجّح بعض الباحثين أنَّ المشهد العلمي لم يعترف بالعلاقات الدولية بوصفها علماً إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت مادة معترفاً بها وتدرّس في كُبرى جامعات العالم، بل صارت تخصصاً مستقلاً منفصلاً عن تخصص العلوم السياسية. وثمة من يرى أن بداية علم العلاقات الدولية تعود إلى عام ١٩١٩ حين أُسّس أول كرسي له في جامعة ويلز البريطانية(٣).

وفي كلتا الحالتين نجد أنَّ علم العلاقات الدولية خرج نتيجة إلحاح الواقع وحاجته، وليس نتيجة تنظير عقلي مجرد. وسبب الحاجة لعلم العلاقات الدولية أن الدول الغربية بعد أن ذاقت مرارة الحرب وأهوالها بدأت تبحث عن الطرق المعرفية لتجنيب العالم المزيد من الحروب. يقول أحد الباحثين: «قدمت حكومات أوروبا دعماً مادياً للكثير من المشروعات الأكاديمية التي درست وحللت أسباب وجذور الحرب واستكشفت السُّبل لبناء علاقات قانونية وسياسية واقتصادية بين الدول»(٤).

وبذلك يكون علم العلاقات الدولية علماً حديثاً إذا ما قورن بالعلوم الاجتماعية الأخرى كالسياسة والاقتصاد والاجتماع.

---

(١)Karen, Mingest, Essentials of International Relations (W.W.Norton & Company, .US, 5th Edition, 2011) P 4

(٢)Paul Wilkinson, International Relations, Oxford University Press. P1

(٣) الصواني، يوسف، **نظريات في العلاقات الدولية** (بيروت، منتدى المعارف، ط١، ٢٠١٣) ص١٨.

(٤) المرجع السابق، ص٢٦

علم العلاقات الدولية وإشكالية المصطلح

يُطلق على علم العلاقات الدولية عدة مصطلحات، مثل:

- الشؤون الدولية International affairs
- السياسة الدولية International Politics
- العلاقات الدولية International Relations
- السياسة الخارجية Foreign Policy

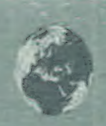
وفي الحقيقة جميع هذه المصطلحات عليها ملاحظات وإشكالات، أما مصطلح "الشؤون الدولية" فهو غير مانع، أي أنه مصطلح عام جداً يسمح بدخول أشياء لا علاقة لها بعلم العلاقات الدولية؛ لأن كلمة "الشؤون" كلمة عامة، تشمل الشؤون السياسية والاقتصادية والرياضية وغير ذلك. فعلى سبيل المثال: كأس العالم يُعدُّ من الشؤون الدولية، فهل ندخله في علم العلاقات الدولية؟ بالتأكيد لا.

وأما مصطلح "العلاقات الدولية" فهو غير جامع ولا مانع. فهو يوهِمُ في ظاهره أن هذا العلم يشمل العلاقات بين الدول فقط، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ علم العلاقات الدولية يشمل العلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين الآخرين. كما أنَّه يتحدث عن العلاقات فقط، أي الأشياء الاعتبارية، بينما ندرس في العلاقات الدولية الكيانات من حيث هي، أي الدولة من حيث هي والمنظمة الدولية من حيث هي وهلم جرا. أما مصطلح "السياسة الخارجية" فهو مصطلح غامض، فمعلومٌ أن كلمة "الخارج" من الأوصاف المتضايفة، فهو خارج بالنسبة لمن؟

أما مصطلح السياسة الدولية فهو الأكثر مناسبةً من بين هذه المصطلحات الثلاثة؛ لأنه يشمل كل ما هو سياسي على الصعيد الدولي، سواء أكان ناشئاً من الدول أم من غيرها. وليس دقيقاً ما ذكره الدكتور يوسف الصواني -أستاذ العلوم السياسية في جامعة طرابلس- من أنَّ "السياسة الدولية تهتم فقط بالتفاعلات بين الدول القومية"(١). لأنَّ هذا المصطلح إذا نظرنا إليه من حيث الدلالة المباشرة فهو يشمل العلاقة بين الدول وغيرها من الكيانات، ومن حيث الدلالة غير المباشرة فهو يشمل كل ما له تأثير سياسي، وهذا يجعله يشمل بقية مباحث العلم.

ومهما يكن من أمر، فقد اخترنا أن نسمّي هذا الكتاب بـ «العلاقات الدولية» سيرًا على ما هو مشهور ومستقر في العقل العلمي العام.

(١) الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص١٣.



المقدمة الرابعة: تاريخ العلاقات الدولية

لا شك أنَّ محاولة الرجوع إلى نقطة البداية في العلاقات الدولية أمرٌ متعذّر؛ لأنَّ العالم ما فتئ منذ نشأته يشهد علاقاتٍ دولية بصرف النظر عن نوع الأشكال السياسية للدول، وكل حقبةٍ تاريخية لها مرتكزات تختلف عن غيرها. ولذلك فإنَّ من الأفضل ألا نغرق في أعماق التاريخ التي لم يعد لها انعكاس على عصرنا الحديث، وإنّما المناسب أن نتحدث عن العلاقات الدولية في إطارها الحديث. لكن ماذا نقصد بالحديث؟ بالتأكيد لا يوجد جواب قطعي على هذا السؤال، لكن يمكن أن نجعل القرن السابع عشر بدايةَ العصر الحديث للعلاقات الدولية كما فعل ذلك كثيرٌ الباحثين في العلاقات الدولية(١). والسبب في تحديد هذا القرن أنه شهد معاهدة ويستفاليا التي شكّلت نقطة البداية لمفهوم الدولة ذات السيادة.

وإذا جعلنا معاهدة ويستفاليا هي نقطة البداية لتاريخ العلاقات الدولية الحديث فإنَّه يمكن أن نحدد ست مراحل مرَّت بها العلاقات الدولية:

المرحلة الأولى: من معاهدة ويستفاليا إلى الحرب العالمية الأولى

هذه المرحلة يمكن أن نؤرخ لها من معاهدة ويستفاليا التي انعقدت في عام ١٦٤٨، وكانت البداية الرسمية لظهور الدولة بمفهومها الحديث، أي الدولة ذات السيادة الكاملة. ثم تنتهي هذه المرحلة مع بداية الحرب العالمية الأولى. وتمتاز هذه الحقبة بخصيصتين:

- الخصيصة الأولى: لم يكن يوجد سوى لاعب دولي وحيد، وهو الدولة ذات السيادة وفقًا لما قررته معاهدة ويستفاليا، في ظل غياب حقيقي للاعبين الدوليين الجدد، كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

- الخصيصة الثانية: إنَّ النظام الدولي آنذاك كان نظاماً متعدد الأقطاب، فلم تكن هيمنة أحادية أو ثنائية، وإنما كانت هناك أقطاب متعددة، مثل الإمبرطوريات البريطانية والعثمانية والنمساوية الهنغارية والقيصرية الروسية.

---

(١) على سبيل المثال يقول بيتر سوتش: « تعني صفة «الحديثة» على وجه التقريب _الفترة الممتدة من القرن السابع عشر فصاعدًا، فالحداثة بالنسبة للعلاقات الدولية تتمثل في الفترة المرتبطة بتطور الدولة الإقليمية ذات السيادة» يُراجع: سوتش، بيتر، **أسس العلاقات الدولية**، ترجمة: منير محمود بدوي (الرياض، جامعة الملك سعود، ط١، ٢٠١٣) ص٧

ومن أبرز الأحداث في هذه الفترة:

أولاً: معاهدة ويستفاليا، وسوف نتحدث عنها لاحقًا.

ثانيًا: الثورة الإنجليزية، أو ما يسمّى في التاريخ البريطاني «الثورة المجيدة». قام بها البرلمان الإنجليزي ضد الملك جيمس الثاني في عام ١٦٨٨ وأدّت إلى عزل الملك وتعيين ابنته ماري، وتقليص صلاحيات منصب الملك لصالح البرلمان.(١)

ثالثًا: الثورة الأمريكية. وهي ثورة قام بها سكان أميركا غير الأصليين عام ١٧٧٥ ضد بريطانيا بهدف الاستقلال عنها، وأدَّت إلى نشوء دولة مستقلة اسمها أميركا. وكانت في بدئها دولة كونفدرالية (أو اتحادًا كونفدراليًا) ثم تحوّلت إلى فيدرالية بمسمى «الولايات المتحدة الأميركية».

رابعًا: الثورة الفرنسية. وهي ثورة قام بها الشعب الفرنسي ضد الملك لويس السادس عشر في عام ١٧٨٩، وكان لها أثرٌ كبير في الحياة السياسية الدولية، لا سيّما الأوروبية. فقد كانت بداية انهيار النظام الملكي المطلق وظهور النظام الجمهوري.(٢)

خامسًا: الثورات الأوروبية التي جرت في عام ١٨٤٨، وانتشرت في معظم دول أوروبا، وكانت فرنسا نقطة بدايتها.

---

(١) إذا كنا نعرّف الثورة بأنها فعل «جماهيري»، فلا يصح حينئذ أن نعد الثورة المجيدة ثورةً؛ لأنها كانت حراكًا نخبوياً أرستقراطيًا لا علاقة للجماهير به.

(٢) من المهم جدًا الاطلاع على كتاب **«النظام القديم والثورة الفرنسية»** لدو توكفيل. فهو فيلسوف الثورة الفرنسية بحق. وما يميّز كتابه أنه تعب في جمع مادة كتابه ليصل إلى وضع الثورة الفرنسية في سياقاتها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي. فلم يتناولها منزوعةً من سياقاتها كما هو حال كثير من مؤرخي الثورة الفرنسية الذين قرأوها منزوعةً من سياقاتها فوقعوا إما في تضخيم إنجازاتها أو في تقزيمها.

يقول دو توكفيل: "ولن تكون الثورة الفرنسية سوى صورة باهتة بالنسبة لأولئك الذين يريدون النظر إليها بصورة منعزلة". توكفيل، **النظام القديم والثورة الفرنسية**، ترجمة خليل كلفت (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط١، ص٢٠١٠) ص٣٦٩.



المرحلة الثانية: مرحلة الحرب العالمية الأولى

اجتمع "برانسيب" و"غرابير" و"كابرنوفيك" -وهم طلاب ينتمون إلى الرابطة الصربية السرية التي تُسمّى «اليد السوداء» - في سراييفو وتعاهدوا على أن يعدوا العدة لاغتيال الأرشدوق فرانسوا فرديناند ولي عهد النمسا، الذي كان يعتزم زيارة سراييفو في الثامن والعشرين من حزيران في عام ١٩١٤.

علم هؤلاء الثلاثة ببرنامج زيارة ولي عهد النمسا بعد أن نشرته الصحف البوسنية، وأعدوا السيناريو المحتمل لاغتياله. وفي صبيحة اليوم الثامن والعشرين انتشر الثلاثة على طول الطريق، وفي حوزةِ كلٍّ منهم قارورة من السم، كي يشربها في حال فشل محاولة الاغتيال. وحين اقتربت العربة من «كابرنوفيك» رمى القنبلة على العربة لكنها تدحرجت أسفل العربة ولم تنفجر إلا بعد أن تجاوزتها، فنجا ولي عهد النمسا وزوجته، ولكن قُتل وجُرح آخرون. حاول «كابرنوفيك» أن يشرب السم الذي في القارورة بعد أن تيقّن من فشل المحاولة، لكنَّ القارورة سقطت وتلاشى ما فيها، وقُبِضَ عليه.

عاد ولي العهد إلى الفندق، فلم يتمكّن الطالبان الآخران من فعل شيء؛ لأنه لم يمر بهما. غير أنه وزوجته رغبا في أن يزورا الجرحى الذين أصيبوا في الحادث. وفي طريق عودتهم لاستكمال جولتهم مرّوا بالقرب من «برنسيب» الذي لم يتردد بإطلاق عدة طلقات على ولي العهد وزوجته صوفيا فأرداهما قتيلين في الحال.

هذه الحادثة التي كانت «المصدر المباشر للحرب العالمية الأولى»،[1] وكانت الشرارة التي لأجلها دُقّت طبول الحرب العالمية الأولى. وبعد هذه الحادثة أعلنت الإمبراطورية النمساوية الحرب على مملكة صربيا لتدبيرها هذه العمليّة. ودخلت الحربَ معظمُ الإمبراطوريات الأوربية، فكانت المعركة بين طرفين أساسيين:

(١) اندريشين، **موسوعة الحرب العالمية الأولى**، ترجمة نسيم واكيم يازجي (دمشق، دار رسلان، ط١، ٢٠١١) ص٦٤.

الطرف الأول: قوّات الحلفاء، وهي تشمل: بريطانيا العظمى وفرنسا والإمبراطورية الروسية.

الطرف الثاني: قوّات المحور، المتمثّلة بجيوش الإمبراطوريات: الألمانية والنمساوية والعثمانية والبلغارية.

وفي نهاية المطاف انتصرت قوات الحلفاء، ونتج عن ذلك انهيار أربع إمبراطوريات: الألمانية، والقيصرية الروسية، والعثمانية، والنمساوية المجرية. انهارت هذه الأمبراطوريات الأربع، واختفى بعضها عن الوجود تمامًا، مثل الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية، مما أدى إلى نشوء دول جديدة مستقلة.

امتدت مرحلة الحرب العالمية الأولى من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨، وقُتل فيها أكثر من عشرين مليون إنسان. وكانت هذه المرحلة مرحلة مخاض عسير وتحوّلات عميقة في النظام الدولي، فقد انهارت نظم ونشأت نظم، وتبادلت القوى الكبرى مواقعها. ومن أبرز الأحداث التي جرت خلال هذه الفترة:

- اندلاع الثورة البلشفية في روسيا التي أدت إلى سقوط الإمبراطورية القيصرية الروسية في عام ١٩١٧، وصعود الشيوعيين إلى دفّة الحكم.


انطلقت الثورة العربية على يد الشريف حسين بدعم من البريطانيين

– انطلاق ما يسمّى «الثورة العربية الكبرى» في عام ١٩١٦، التي أطلقها الشريف حسين بدعم من البريطانيين ضد الدولة العثمانية. وثمةٌ خلافٌ كبير حول هذه الثورة وغاياتها.[١] وقد عبّر لورنس العرب عن غاية الثورة العربية بكل وضوح قائلاً: «فكرة الثورة العربية وغايتها الحقيقية هي تقطيع أوصال الدولة العثمانية»[٢].

– توقيع اتفاق سايكس بيكو في عام ١٩١٦ الذي عُقد بين المسؤول البريطاني مارك سايكس والدبلوماسي الفرنسي فرانسو بيكو بهدف تقاسم النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في منطقة الشرق الأوسط. وكان هذا الاتفاق سريًا لم يعلم به أحد إلا بعد أن وصل البلاشفة إلى سدة الحكم في روسيا وفضحوا الأمر.

– قدَّم آرثر جيمس بلفور وزير الخارجية البريطاني في الثاني من نوفمبر ١٩١٧ وعدًا لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وترتّب على هذا الوعد تزايد هجرة اليهود إلى فلسطين، لا سيّما بعد أن زادت الممارسات العنصريّة الأوروبية ضدهم.

---

(١) كان الإنجليز يقفون وراء الثورة العربية كما هو واضحٌ من المراسلات التي كانت بين الشريف حسين و السير مكماهون المندوب السامي في مصر. ومؤخرًا كتب أحد الأشراف كتابًا ضخمًا من أربعة مجلدات يدافع فيه عن اشريف حسين ويصفه بأنه «ملك العرب والمنقذ الأعظم الذي قاد الأمة العربية لخلاصها». والمفارقة أنه في الكتاب نفسه ينقلُ عن الشريف حسين إقراره بأنه بدأ الثورة العربية بعد أن جاءه كتابٌ من البريطانيين. يقول الشريف حسين: «في هذا الوقت جاءني الإنكليز يدفعون إلي كتابًا معلنًا استقلال بلاد العرب استقلالاً تامًا لا شائبة فيه وإقرارًا بمملكة العرب وعوْدِ عزها، لم يسعني بعد هذا وأنا أرى بلادي تموت، وأهاليها يُذبحون وأتيقن أن مصير الدولة إلى الهلاك إلا أن أعمد إلى أخف الضررين فأعلنتُ الاستقلال، وكان هذا أولى من أهلك والدولة معًا». راجع: الحسني، الشريف محمد بن علي، **تاريخ الثورة العربية الكبرى** (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط١، ص٢٠١٣) ج١، ص١٨٨.
لكن ننبه هنا إلى أنَّ وقوف الإنكليز وراء الثورة لا يعني بالضرورة سوء نية الشريف حسين كما يفهم ذلك كثيرون. فالرجل كانت له تبريراته التي كان يعتقد أنها مبررات شرعية لطرد الأتراك وإعلان استقلال العرب، وقد أوضح ذلك كثيرًا في مقالاته ورسائله. والنص المذكور سابقًا يشرح شيئًا من تلك التبريرات. وبوجهٍ عام، لا يسع هذا المقام لنقاش هذه القضية وإرواء الغليل فيها.
(٢) توماس إدوارد، **ثورة في الصحراء، مذكرات حول الثورة العربية الكبرى**، دراسة وتحرير أحمد إيبش (أبوظبي، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، ط١، ٢٠١٣) ص٥٣

✵ المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى

تأتي هذه المرحلة بعد أكبر حرب عالمية في تاريخ البشرية آنذاك، وهي التي سُمِّيت «الحرب العظمى» قبل أن تأتي حربٌ أعظم منها، وهي الحرب العالمية الثانية.

فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى اتسمت بذهول المجتمع الدولي جرّاء ما حدث في أوروبا من قتلٍ وتدمير لم يسبق لهما مثيل في التاريخ. فالغرب الذي طالما تغنّى بـ «العقلانية الأوربية» تفاجأ بأنه يخوض حربًا لا عقلانية. ذهب ضحيتها نحو عشرين مليون إنسان دون أن يجني أحد مكسبًا من ورائها، بل كانت هذه الحرب من أقصى تجليّات السطحية الأوربية، حيث كان آلاف الجنود يُقتلون في سبيل كسب عدة أمتار ما تلبث أن تتلاشى بطريقةٍ أو أخرى. وكانت الحرب العالمية الأولى صدمةً من جهة أخرى، وهي أنَّ مفكري الغرب كثيرًا ما كانوا يعزون حروبهم في السابق إلى العامل الديني، لا سيما حروب الثلاثين عامًا، لكن في الحرب العالمية الأولى كان الدينُ مغيبًا تمامًا، ولم يكن محفّزًا من محفزات الحروب، ولم يقم أحد بإعادة توظيفه لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية. ومع ذلك التغييب التام للدين، وقع الأوربيون في حربٍ مزّقت أشلاءهم، فتبيّن أنَّ المشكلة لم تكن في الدين نفسه، بقدر ما هي في العقلية التي تتعامل مع الدين.



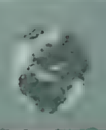
قُتل آلاف الجنود في الحرب العالمية الأولى مقابل الحصول على عدة أمتار

فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى كان لها عدة خصائص، من أبرزها:

- **الخصيصة الأولى:** بدء نشوء فاعلين دوليين غير الدولة، وعلى رأسهم منظمة «عصبة الأمم».

- **الخصيصة الثانية:** بروز الأيدلوجيات الشمولية وانتشارها، مثل النازية في ألمانيا، والفاشية في إيطاليا، والشيوعية في الاتحاد السوفيتي وغيره.

- **الخصيصة الثالثة:** انهيار الليبرالية التقليدية وظهور المذهب الكينزي. ففي عام ١٩٢٩ حصل ما يُسمّى «الكساد الكبير» أو «الكساد العظيم» وهو انهيار اقتصادي شمل معظم أقطاب العالم. كانت الشرارة التي قدحت زناده هي انهيار سوق الأسهم الأمريكية. ولما كان هذا الانهيار وليدَ النظام الليبرالي الرأسمالي الذي يمنع الدولة من



التدخل في تسيير شؤون الدولة الاقتصادية، ويترك الأمر لما يُسمّى «اليد الخفية» على حد تعبير مؤسس علم الاقتصاد الحديث آدم سميث. لما كان الأمر كذلك، ظهر الاقتصادي الشهير جون كينز John Maynard Keynes مقترحًا بعض الإصلاحات الاقتصادية على النظام الرأسمالي المهتدي بالليبرالية التقليدية،[١] وقد تعارف الاقتصاديون من بعد ذلك على تسمية تلك الإصلاحات بـ «المذهب الكينزي» أو «الاقتصاد الكينزي» Keynesian economics

✹ المرحلة الرابعة: مرحلة الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الأولى خرجت ألمانيا خاسرة من الحرب، وكان من نتائج تلك الخسارة أن أجبر الحلفاءُ الألمانَ على توقيع اتفاقية مجحفة كثيرًا في عام ١٩١٩، سمّيت اتفاقية فرساي. وكان من أبرز ما جاء فيها:

- ألا يزيد عدد الجيش الألماني عن مئة ألف، وأن يكون جيشًا مهنيًّا.

ب- فُرض على رينانيا -وهي مدينة مهمة أدّت دورًا حيويًا في نشاط ألمانيا- أن تكون منطقة منزوعة السلاح.

ج- فُرض على ألمانيا إصلاحات وصفها ديفيد بويلي بأنها "قاصمة الظهر"[٢]. وقد انعكست هذه الشروط وغيرها سلبًا على الشعب الألماني، وأورثته الذلة والمسكنة. وزاد الأمر سوءًا بعد حصول الكارثة الاقتصادية التي تسببت بالكساد الكبير في عام ١٩٢٩،

---

(١) عبرّ كينز عن أفكاره الإصلاحية في كتابه المهم «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود». فقد رأى في هذا الكتاب أنَّ الاقتصاد الكلاسيكي يقوم على مسلّمتين:

المسلّمة الأولى: الأجر يساوي الناتج الحدّي للعمل، أي أنَّ أجرة العامل تساوي القيمة التي ستُفقد لو خُفّض التشغيل بوحدة واحدة.

المسلّمة الثانية: منفعة الأجر تساوي الضرر الحدّي لهذه الوحدات حين يوظّف عدد معيَّن من وحدات العمل.

ثم شكّك كينز في هاتين المسلمتين، ورأى أنها صالحتين في ظل ظروفٍ معينة، وهذه الظروف لم تكن موجودة في المجتمع الاقتصادي الذي عاشه كينز، ولذلك رأى أنه من الخطأ التعويل على هاتين المسلمتين. يقول كينز: «لا تنطبق صفات الحالة الخاصة التي تفترضها النظرية الكلاسيكية على المجتمع الاقتصادي الذي نعيش فيه بالفعل، وهو ما يجعل لتدريسها عواقب وخيمة ومضللة لو حاولنا تطبيقها على الخبرة الواقعية». راجع: كينز، جون ما ينارد، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، ترجمة إلهام عيداروس (أبوظبي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ط١، ٢٠١٠) من ص٦١ إلى ص٦٤.

(٢) ديفيد بويلي David Boyle ، **موسوعة الحرب العالمية الثانية**، ترجمة: نسيم يازجي (دمشق، دار رسلان، ط١، ٢٠١٢) ص١١

حيث أصبحت ألمانيا في فقرٍ مدقع، وارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى ستة ملايين.(١)

لكنَّ الألمان ليسوا كغيرهم، فهم أصحابُ كبرياءٍ واعتزاز بذاتهم القومية على نحوٍ لا نظيرَ له في القارة الأوروبية، مما جعلهم يتشوّقون إلى زعامةٍ تعيدُ مجدَ ألمانيا وعزَّها، وهذا ما حاول استغلاله الحزب النازي من خلال رفعه شعاراتٍ تطالب بإرجاع الكرامة الألمانية. وكان أحد أبرز قادة هذا الحزب عسكريٌّ سابق في الجيش الألماني برتبة عريف يُدعى: أدولف هتلر.

ودون الحاجة إلى الخوض في تفاصيل وصوله إلى مستشارية الرايخ، أصبح هتلر في أعلى سلطة في ألمانيا، وأعلن حربًا داخلية ضد خصومه من الشيوعيين وغيرهم، فكان السيفُ عنوان المرحلة بأكملها، مما مهّد لأدولف هتلر أن يُحكِم قبضته على ألمانيا.

بدأ هتلر بنقض معاهدة فرساي التي أذلّت ألمانيا، فاسترجع الأراضي التي اقتُطعت منها، ولم يكن لدى دول أوروبا الغربية مشكلة مع ما يقوم به هتلر برغم من عدم رضاهم عنه؛ لأنها في النهاية ترى أن أدولف هتلر يشكّل سدًا منيعًا يحول بين أوروبا وعدوها اللدود المتمثل بالشيوعية.

لكن هتلر بدأ يتمادى في الاستيلاء على الدول والمقاطعات، تارةً بحجة أنها كانت تابعة لألمانيا، وتارةً أن هناك أغلبية ألمانية، وأحيانًا أن الألمان يُقتلون هناك. ولم يجد هتلر أي مشكلة في ابتكار مبررات وهمية، فهو لم يكن يريد تعويض خسارة معينة خسرها الألمان في الحرب العالمية الأولى، وإنما أراد الهيمنة على أوروبا وإذاقة القوى الأوربية من ذات كأس الذل الذي ذاقه الألمان سابقًا. وخير دليل على ذلك أنَّه حين توسّل له بعض دول الحلفاء أن يوقع هدنة، طلب أن يكون مكان التوقيع ذات المكان الذي وقّع فيه الألمان هدنة عام ١٩١٩.(٢)

كانت القشة التي قصمت ظهر البعير حين قرر هتلر مهاجمة بولندا، حينها حذرته فرنسا وبريطانيا من ذلك، وطلبت منه أن يسحب قواته، لكنه رفض وأبى. فأعلنت بريطانيا الحرب ضد ألمانيا وقصفت قواعدها العسكرية، وبذلك قُرِعَت أجراس الحرب العالمية الثانية، وصارت أوروبا كلها مسرحًا للحرب، وأسقط هتلر دول أوروبا واحدةً تلو الأخرى، ولم يوقفه إلا أسوار موسكو، التي ربما لو لم يذهب إليها لكانت ألمانيا هي المهيمنة على أوروبا إلى اليوم.

(١) المرجع السابق، ص١٢.
(٢) المرجع السابق، ص٦٨.

كان هناك فريقان في الحرب:

- دول المحور، وهي: ألمانيا وإيطاليا واليابان.
- دول الحلفاء، وهي: بقية الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

خرجت دول المحور مهزومةً من هذه الحرب. أما ألمانيا فانتهت أسطورتها بدخول قوات الحلفاء إلى برلين وانتحار هتلر، وأما اليابان فانتهت بمجرد أن سقطت القنبلتان النوويتان على هيروشيما وناكزاكي.[1]

لم يخرج أحدٌ من هذه الحرب منتصرًا، الكلُّ باء بخُسرانٍ مبين، ما عدا دولة واحدة في هذا العالم خرجت منتشيةً، وهي الولايات المتحدة. فلم تتضرر الولايات المتحدة على أراضيها بأي ضرر، وقد ساعدها في ذلك بعدها الجغرافي عن مسرح الحرب.

لم تكن لهذه المرحلة خصائص لافتة سوى تحالف الأيدلوجيات والعقائد المتضادة والمتناحرة، حيث تحالف الاتحاد السوفيتي ذو العقيدة الشيوعية مع الغرب ذي العقيدة الليبرالية. وليس ذلك ناشئًا عن حبٍ مفاجئ متبادل بين الطرفين، وإنما كان خوفًا من عدوٍ كاد يشتّت شملها جميعًا، وهو ألمانيا النازية. فحتى لا يصبحوا أثرًا بعد عين، اختار الاتحاد السوفيتي والغرب أن يتحالفوا ليدرءوا هذا العدو، وهذا الأمر عبّر عنه الفيلسوف المسلم أبو نصر الفارابي قبل أكثر من ألف ومئتي سنة حين قال: «العلاقات تقوم في الأصل على القهر والغلبة، فإذا تساوت القوى تداعى أصحابها إلى المسالمة أو المهادنة أو الصلح، وإذا دهمها عدو قوي فإنها تتحالف وتتآزر».[2]

(١) تحدثنا هنا بإيجاز شديد عن الحرب العالمية الثانية، لكن ننصح بالرجوع إلى كتاب **«موسوعة الحرب العالمية الثانية»** فهو كتاب غني بالمعلومات الموثقة بالصور، ولدى مؤلفه أسلوبٌ جميلٌ في سرد المعلومات.

(٢) الفارابي، أبو نصر، **آراء أهل المدينة الفاضلة**، تقديم صالح الدين الهواري (بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠١١) ص١٠٨

المرحلة الخامسة: مرحلة الحرب الباردة (نظام ثنائي القطبية)

مصطلح «الحرب الباردة» يُطلق على الفترة الزمانية التي شهدت صراعًا بين المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والتي ابتدأت بعد الحرب العالمية الثانية وانتهت بسقوط الاتحاد السوفيتي في ١٩٨٩.

وثمة من يعتقد أن الحرب الباردة بدأت قبل ذلك، فالمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي يرى أنَّ الحرب الباردة انطلقت شرارتها بعد الثورة البلشفية، وتبعًا لذلك يذكر أن الحرب الباردة مرّت بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: بدأت من الثورة البلشفية عام ١٩١٧ حتى الحرب العالمية الثانية.
- المرحلة الثانية: بدأت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سقوط الاتحاد السوفيتي.

وحاول تشومسكي أن يشرح كلتا المرحلتين شرحًا مسهبًا.(١) ويمكن أن نعبرّ عن تينك المرحلتين بمرحلة العداء غير المباشر ومرحلة العداء المباشر. ففي فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت الحرب الباردة تتمثل بالتوجّس الذي يكنه الأمريكيون للأيدلوجية الشيوعية التي أسقطت الإمبراطورية القيصرية وألغت معها جميع الإرث القيصري. أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تحوّل ذلك التوجّس إلى حروب عسكرية غير مباشرة بين المعسكرين.

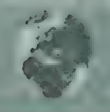
كيف ولماذا بدأت الحرب الباردة؟

هذا السؤال محلّ خلافٍ بين النُخب السياسية والثقافية، فهناك من يعتقد أنَّ سبب الحرب الباردة هو سعي الاتحاد السوفيتي للهيمنة على القارة الأوربية بل وغزو الولايات المتحدة نفسها، وهناك من يعتقد أنَّ السبب الرئيس يكمن في اختلاف الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية حول «تحديد مستقبل ألمانيا».(٢) لكن هناك في الطرف الآخر من يعتقد أنَّ سبب الحرب الباردة مفتعلٌ لا حقيقي، أي أنَّ الولايات المتحدة افتعلت هذه الحرب الباردة لتبرير رغبتها في الهيمنة على العالم. وهذا ما ذهب إليه نعوم تشومسكي، حيث يقول: «الحرب الباردة ذاتها استُخدمت كأداة لتبرير تفوّق القومية المستقلة، سواء في أوروبا أو اليابان أو العالم الثالث».(٣)

(١) تشومسكي، **النظام القديم والجديد**، مرجع سابق، ص٥٥

(٢) فرانسوا شارل، **تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ترجمة: شفيق محسن (بيروت، دار الهلال، ط١، ٢٠١٠) ص١٢٧

(٣) نعوم تشومسكي، **النظام العالمي القديم والجديد**، مرجع سابق، ص٤٧.



وخلافًا للرؤية التقليدية، حاول هذا المفكر اليساري الأميركي أن يقدّم قراءة جديدة مختلفة للحرب الباردة،[1] وهي قراءة مهمة لكل مهتم بالتاريخ السياسي والعلاقات الدولية، وإن كانت تلك القراءة تنطوي على شيءٍ من التحيّز اليساري.

تتمتع مرحلة فترة الحرب الباردة بعدة خصائص:

الخصيصة الأولى: أنها تشكّل البداية الحقيقية والفعلية لظهور لاعبين دوليين آخرين، مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات. فهؤلاء اللاعبون وإن بدأ ظهورهم قبل الحرب الباردة لكن وجودهم الفعلي والمؤثر لم يبرز إلا بعد الحرب الباردة، حيث رأينا بداية انطلاق أكبر منظمة عالمية في تاريخ البشرية، وهي الأمم المتحدة التي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا. ورأينا كذلك بداية التوسّع الهائل للشركات متعددة الجنسيات.

الخصيصة الثانية: وجود نظام دولي ثنائي القطبية. فبعد انهيار الإمبراطورية البريطانية وألمانيا واليابان وغيرها، لم يعد في النظام الدولي سوى قطبين كبيرين: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي. كان المعسكر التابع للاتحاد السوفيتي يسمى «المعسكر الشيوعي»، والمعسكر التابع للولايات المتحدة يسمى «العالم الحر».

الخصيصة الثالثة: بروز ظاهرة الحروب بالوكالة، حيث أدّى امتلاك قطبي النظام الدولي أسلحة نووية تحقق توازن القوى بينهما إلى عدم انجرار القطبين لأي حرب مباشرة بينهما. لكن هذا لم يمنع من وجود حروب بالوكالة، أي حروبٍ خاضتها دولٌ أخرى نيابةً عن تينك القوتين، لا أصالةً عن ذاتها.

ومن أبرز تلك الحروب: حرب الكوريتين، وهي حرب بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية بدأت في عام ١٩٥٠ وانتهت في عام ١٩٥٣. وحرب الكوريتين كانت بالوكالة وليست بالأصالة، حيث حاربت كوريا الجنوبية نيابةً عن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة. كما حاربت كوريا الشمالية نيابةً عن المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية في ذلك الوقت.

(١) هذه القراءة موجودة في كتابه «**النظام العالمي القديم والجديد**» من ص ٣٩ إلى ص١٠٧.

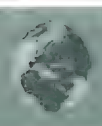
أخيرًا لا بد من القول إنَّ أعظم الإنجازات التي تحققت في فترة الحرب الباردة هي أنها لم تتحوّل إلى «حرب ساخنة». أي أنَّ القطبين المتصارعين لم يتحاربا عسكريًّا وجهاً لوجه، ولو جرىٰ ذلك لكانت أكبر كارثة إنسانية في تاريخ البشرية. كان احتمال اندلا ع الحرب المباشرة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واردًا، فقد «وجّهت الولايات المتحدة أسلحتها النووية على المدن السوفيتية والصينية، وهذا ما كان سيكبّد الكتلة السوفيتية خسائر تتراوح بين ٣٦٠ مليون إلى ٥٢٥ مليون نسمة خلال الأسبوع الأول من الحرب».(١)

فماذا نتوقّع من حرب يكون ضحاياها نصف مليار في أول أسبوع فقط!! ولذلك ذكر بعض الباحثين أنَّ تلك الحرب لو اندلعت فإنَّها «ستهدد الحياة البشرية بأكملها».(٢)

❋ المرحلة السادسة: مرحلة ما بعد الحرب الباردة (القطبية الأحادية)

تأتي هذه المرحلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي تمَّ عمليًّا في عام ١٩٨٩، ورسميًّا في نهاية عام ١٩٩١. بعد هذا الانهيار تفرّدت الولايات المتحدة بالهيمنة علىٰ العالم وغدت القطب الأوحد في هذا العالم، فلا ندَّ ولا منافسَ له. فظهر لنا بعض المثقفين الأميركيين الذين يطالبون الولايات المتحدة بالحفاظ علىٰ «سيادتها العالمية».(٣) وهو مفهومٌ خطيرٌ جدًا؛ لأنَّه يقوّض أهم مبدأ من مبادئ القانون الدولي الحديث، وهو مبدأ المساواة في السيادة. فلكل دولة سيادتها على أراضيها، ولا توجد دولة ذات سيادة عالمية تتجاوز حدودها الجغرافية. كما امتازت هذه المرحلة ببدء الولايات المتحدة الأمريكية البحثَ عن عدو جديد بديل للاتحاد السوفيتي، والسعي لصناعة نظام عالمي جديد يقوم علىٰ تحقيق مصالح الولايات المتحدة. يقول المفكر الفرنسي روجيه غارودي: «منذ انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أعلن عنه رونالد ريغان «إمبراطورية الشر» كان الحكام الأمريكيون قد وجدوا دريئة جديدة، الإسلام الذي أُعلن عنه بأنه هو الآخر «إمبراطورية الشر» وكان من شأن انتشار الإسلام في العالم قاطبةً مثلما كان الحال في السابق مع الشيوعية أن يوفّر للولايات المتحدة ذريعة للتدخل في جميع بقاع الكرة الأرضية».(٤)

(١) ريتشارد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم**، ترجمة إيهاب عبدالرحيم (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ٢٠١٣) ص١٣.
(٢) المرجع السابق، ص١٤
(٣) عبرّ عن هذا اللفظ الأميركي صموئيل هنتغتون في مقالٍ له في دورية الأمن الدولي، ونقل ذلك عنه نعوم تشومسكي في كتابه «النظام العالمي القديم والجديد»، مرجع سابق، ص ٤٢.
(٤) غارودي، روجيه، **الإرهاب الغربي**، ترجمة سلمان حرفوش (دمشق، دار كنعان، ط١، ٢٠١٤) ص٧.



هذه هي خلاصة تاريخ العلاقات الدولية السياسي خلال فترة القرن العشرين، ويمكننا أن نلاحظ أن لغة الحروب والعنف والانقلابات هي اللغة التي كان يتحدث بها النظام الدولي طوال تلك الفترة.

المقدمة الخامسة: القواعد الحاكمة للعلاقات الدولية

العلاقات الدولية مليئة بالمسائل التفصيلية، سواء أكانت مسائل تنظيرية أم إجرائية، لكن إذا تجاوزنا تلك التفاصيل وحاولنا أن نبحث عن القواعد الكلية التي تتحاكم إليها جميع العلاقات الدولية باختلاف مظاهرها ومصادرها فإننا نجد ثلاث قواعد:

القاعدة الأولى: التساوي في السيادة

السيادة هي أن تكون الدولة قادرة على التعبير عن إرادتها داخليًا وخارجيًا.(١) وهذه الصفة تمتلكها كل الدول المعترف بها في العالم، وليس هناك -من حيث الأصل- دولة تمتلك سيادة أقل أو أكثر من دولة أخرى، فهناك تساوٍ تام بين الدول في امتلاك السيادة.

والسيادة مبدأ نشأ بعد معاهدة ويستفاليا، وعبّر عنها ميثاق الأمم المتحدة بكل وضوح، حيث ورد في الفقرة الثانية من مادته الأولى: «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها».

وكلُّ دولةٍ اعتُرِفَ بها تصبح ذات سيادة، ويجب على جميع الدول أن تحترم سيادتها. وهذا ما جاء في المادة الثانية والسبعين من ميثاق الأمم المتحدة: «لا يطبّق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة، إذ العلاقات بين أعضاء الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة».

إذن كل دولة تصبح عضوًا في الأمم المتحدة فإنَّ ذلك يستلزم أنها ذات سيادة وليست خاضعة لوصاية أحدٍ من العالمين. ويترتب على التساوي في السيادة عدة أمور، أهمها أنَّه لا يجوز لأي دولة أن تتدخل في شؤون دولةٍ أخرى أو أن تحاول فرض إرادتها عليها؛ وإلا عُدَّ ذلك انتهاكًا لسيادة تلك الدولة. وقد نصَّ ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة السادسة من مادته الثانية على عدم جواز التدخّل في الشؤون التي تعدُّ «من صميم السلطان الداخلي لدولةٍ ما».

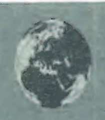
(١) سوف نتحدث في مبحث الدولة عن السيادة حديثًا تفصيليًا.

وليس للتدخل في شؤون الدول الأخرى صورة واحدة، فقد يكون تدخلاً عسكريًا، كما فعلت الولايات المتحدة عند احتلالها العراق. وقد يكون تدخلاً من خلال دعم أحد مكوّنات المجتمع ضد الآخر، كما تفعل ذلك الدولُ الاستعمارية في تعاملها مع دول العالم الثالث.

إذن بما أنَّ السيادة هي امتلاك السلطة العليا في شؤون البلاد داخلياً وخارجياً فإنَّ ذلك يستلزم عدم جواز تدخل الدول الأخرى في شؤون دولةٍ ما؛ لأنّ التدخل يعني أنَّ هناك سلطة أعلى من سلطة الدولة، وهذا قادحٌ في السيادة. ومن هنا نشأت المشكلة الكبرى التي استنزفت أقلام فقهاء القانون وعلماء السياسة، وهي تعارض مبدأ السيادة مع مبدأ القانون الدولي، إذ إنَّ وجود قانون دولي يستلزم انصياع الدول له، وانصياع الدول لغيرها يعني أنَّ هناك من هو أعلى سلطاناً منها، وهذا يتعارض مع السيادة.

ولا نريد أن نلج هذا الجدل، فموضوعنا متمايز عنه، لكن يمكن القول اختصارًا: القانون إن كان في سياق دولي لا يخلو من حالتين: إما أن يُتخذ القرار بالإجماع أو بالأغلبية، فإن كان لا يُتخذ القرار إلا بالإجماع فهو غير متعارض مع السيادة؛ لأنَّ سيادة الدولة تنقدح إذا كان التدخل الخارجي رغماً عنها، والقرار الذي يُتخذ بالإجماع يستلزم رضا الدولة به؛ لأنها جزء من الإجماع المنعقد. ومن هذا القبيل إذا منحت الدولةُ بإرادتها المنظماتِ الدوليةَ حقّاً سيادياً، كما تنص على ذلك الكثير من الدساتير في العالم، كالدستور الألماني الذي ينص في المادة الرابعة والعشرين أنّه «يجوز للاتحاد بموجب قانون أن ينقل حقوقاً سيادياً إلى منظمات دولية». بل وأكثر من ذلك أنَّ الدستور الألماني يسمح لأي إقليم من أقاليمه «أن ينقل سلطاته السيادية إلى مؤسسات مجاورة عابرة للحدود»[1] بعد أن يحصل -بطبيعة الحال- على موافقة الحكومة المركزية. وتتفاوت الدول في مرونتها تجاه مسألة السيادة، وتتفاوت كذلك في مجالات السيادة نفسها، وأكثر دساتير العالم -بحسب اطلاعي- توسيعاً لمجالات السيادة هو الدستور الإيراني كما يتجلّى ذلك في المادة التاسعة منه.

(١) الدستور الألماني، المادة الرابعة والعشرون، الفقرة (أ)



هذا إذا كان القرار الدولي يُتخذ بالإجماع أو كانت الدولة نفسها تتنازل عن حقها السيادي في حالةٍ ما، أما إذا كان النظام الأساسي لصناعة القرار واتخاذه يسمح بصدور القرار بالأغلبية وليس بالإجماع حصراً فإنَّ ذلك يتعارض مع السيادة الوطنية بالقوة لا بضرورة الفعل، أي أنَّ ثمة إمكانية لتعارض السيادة مع هذا القانون وإن لم يكن التعارض واقعاً بالفعل.[1]

* **القاعدة الثانية:** حرمة الحلول العسكرية

حصول الخلافات بين الأفراد أو بين الدول أمرٌ تقتضيه الطبيعة الإنسانية، فكل إنسانٍ سيختلف مع غيره يومًا ما مهما كانت قوة العلاقة بينهما، فالأمر أشبه ما يكون بحتمية طبيعيّة. لكن السؤال: كيف نتعامل مع خلافاتنا؟ هل نحلُّها من خلال قوّة المنطق أم منطق القوة؟

الجواب أنَّه يجب أن تكون الحلول حلولاً سلميَّة لا قوّة فيها. فالفرد إذا اختلف مع فرد لا يحق له أن يعتدي عليه، بل حتى الشخص الذي وقع عليه الاعتداء لا يجوز له أن يقتص بنفسه من الجاني، وإنما يجب عليه أن يلجأ إلى القضاء ليحل مشاكله. ولو تركنا لكل شخص حريّة استخدام القوة في حل الخلافات لصار المجتمع فوضى لا نظامَ فيه ولا استقرار.

وما قلناه في حق الأفراد هو نفسه مقولٌ في حق الدول، فلا يجوز لدولةٍ أن تحل خلافاتها مع دولةٍ أخرى من خلال استخدام القوّة، وقد نصَّ ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثالثة من مادته الثانية على ذلك بقوله: «يفضُّ جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجهٍ لا يجعل السّلم والأمن والعدل الدولي عرضةً للخطر».

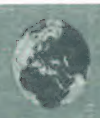
نلاحظ أنَّ هذه المادة حصرت وسائل حل الخلافات بالوسائل السلميّة دون سواها، وهذا يقتضي حرمة استخدام القوة بين الدول في حل خلافاتها. فعلى سبيل المثال كان النظام العراقي مخالفًا لهذه القاعدة حين اختار أن يحله خلافه مع الكويت من خلال القوة وليس من خلال الوسائل السلمية.

---

(١) للمزيد حول الآراء ووجهات النظر في مسألة السيادة والقانون الدولي يُراجع: الرواندوزي، **السيادة في ضوء القانون الدولي** (القاهرة، دار الكتب القانونية، ط١، ٢٠١٠) المبحث الثاني.

بينما في الطرف المقابل كان النظامان البحريني والقطري ملتزمين بهذه القاعدة حين اختارا أن يحلا خلافهما حول الجزر من خلال الوسائل السلمية وليس القوة، حيث اختارا اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لإنهاء هذا الخلاف وحلّه، وقد تقبّل الطرفان الحكم القضائي الصادر من المحكمة.

وننبه هنا أنَّ قاعدة «حرمة استخدام القوة» تشمل كذلك حرمة التهديد باستخدامها، فكما أنَّ استعمال القوة محرّم في العلاقات الدولية كذلك التهديد باستخدامها يعدُّ محرَّمًا. وهذا ما نصَّ عليه ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الرابعة من مادته الثانية، حيث جاء فيه: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة».



❋ **القاعدة الثالثة:** يجوز استعمال الحل العسكري وفقًا للقانون

ذكرنا في القاعدة السابقة أنّه لا يجوز للدول أن تستعمل الحلول العسكرية في إطار معالجة مشاكلها وخلافاتها مع الدول الأخرى، لكن هذا النهي والتحريم ليس على إطلاقه، فهناك بعض الحالات أجاز القانون الدولي أن تكون يد القوّة هي اليد العليا، وأبرز تلك الحالات:

أ- الدفاع عن النفس

في حال هجوم دولة على دولة أخرى فإنه يجوز للدولة المعتدى عليها أن تجنح للقوة في سبيل الدفاع عن أرضها، وقد نصَّ ميثاق الأمم المتحدة على ذلك في المادة الحادية والخمسين: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة».

لكنَّ الميثاق أوجد سقفًا زمنيًّا لذلك في المادة نفسها، وهو تحرّك مجلس الأمن في هذه القضية، فيجوز للدولة المعتدى عليها أن تُدافع عن نفسها «إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين».

ب- المشاركة في حفظ السلم الدولي

ليس بالضرورة أن يكون هناك اعتداء على الدولة نفسها لكي تستعمل الحل العسكري، فقد تكون هناك دولة معتدية على دولة أخرى، فيحق لدولةٍ ثالثة أن تتدخل عسكريًا لردع تلك الدولة، لكن ليس ذلك من عنديّاتها، وإنما من خلال مجلس الأمن.

